Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

إشكاليات أساسية للبحث حول القضايا الإعلامية المعاصرة في الجزائر

Fundamental problematics of the research about the contemporary media issues in Algeria

ريم فتيحة قدوري Rym fatiha kaddouri
المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان- University Center Ahmed Zabana Relizane
Rymfatiha.kaddouri@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام : 2019-11-14 تاريخ القبول : 2019-12-29

ملخص:

نطرح من خلال هذه الورقة عدد من الإشكاليات والتساؤلات الأساسية التي نعتقد بأهميتها وضرورة طرحها في الوقت الراهن، خاصة مع ما يشهده المجتمع الجزائري من تحولات على مختلف الأصعدة التكنولوجية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ونحاول عرض ومناقشة بعضاً من انشغالاتنا العلمية والمهنية حول القضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري، وترتكز ورقتنا على طرح الإشكالات التالية: أولاً: إشكالية التطور التكنولوجي والإعلام الجزائري، ثانياً: إشكالية المسؤولية الاجتماعية والقضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري، ثالثاً: إشكالية السلطوي والقانوني والأخلاقي: ثلاثية التلازم للقضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري، رابعاً: إشكالية تدريس القضايا الإعلامية المعاصرة في الجامعات الجزائرية.

كلمات مفتاحية: إشكاليات، قضية، إعلام، قضايا إعلامية، المجتمع الجزائري.

Abstract:

This research paper discusses many fundamental problematics and questions that we think it's very important and necessary to abord the mat the present time, especially with the transformations experienced by the Algerian society at different levels: technological, political, social, economic and cultural. We try in our research paper to present and discuss some of our scientific and professional concerns about the contemporary media issues in the Algerian society ,focusing on the following problematic: firstly: The problematic of the technological development and the Algerian media, Second: The problematic of the social responsibility and the contemporary media issues in the Algerian society, Third: The problematic of the authoritarian ,the legal and the moral, the triangular inherent in the contemporary media issues in the Algerian society, Fourthly: The problematic of teaching the contemporary media issues in the Algerian universities .

Keywords: problems, issue, media, media issues, Algerian society.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع قضايا إعلامية معاصرة من الموضوعات الحديثة والهامة في حقل علوم الاعلام والاتصال، ونظراً لتعاظم تأثير وسائل الإعلام في المجتمعات العربية المختلفة، وتزايد الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام الجديد في المجتمع، أصبحت القضايا الإعلامية تفرض نفسها على الباحثين والمختصين.

ورغم أهمية مجال البحث في القضايا الإعلامية المعاصرة إلا أننا نلاحظ أنه من الموضوعات التي قلما يتطرق لها الباحثون والمختصون، وعدم توفر المراجع في هذا الموضوع، ونعتقد أن ذلك راجع إلى حداثة الموضوع، وتشابك تناول

القضايا الإعلامية المعاصرة مع العديد من المجالات والتخصصات الاجتماعية والانسانية.

من المهم في بداية هذه الورقة من توضيح معنى القضايا الإعلامية، وذلك من خلال تفكيك المصطلح على النحو التالي:

- **القضية:** جمع : قَضَايَا، ويعرفها المعجم الوسيط بانها: "أَيْ مَسْأَلَتَهُ الَّتِي تَطْرَحُ جَوَانِبَ مِنْ حَالَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى حَلٍّ أَوْ يُتَنَازَعُ فِيهَا[1].

يُعرف الغزوي القضية بأنها: "حدث معين يحدث في مجتمع ما نتيجة تغيرات طارئة عليه بفعل عوامل خارجية أو عوامل دخيلة، وليس هناك في كثير من الأحيان من حل منطقي لمثل هذه القضية".[2]

وهناك فرق بين القضية والمشكلة التي تعرف بأنها: ظاهرة سلبية تحدث في المجتمعات البشرية، تمثل اضطرابًا أو تعويقًا لسير الأمور؛ مما يتسبب في توليد نوع من المفارقات بين المستويات المرغوبة من قبل الأفراد في المجتمع، وبين الظروف الواقعية؛ مما يتطلب من أفراد المجتمع وجماعاته على حد سواء أن يفتشوا عن الوسائل والأساليب الكفيلة بمعالجة المشكلة التي تواجههم.[3] **وقد تكون القضايا ذات طابع اجتماعي أو سياسي أو ثقافي، كما تقسم أيضا وفق أسس جغرافية إلى قضايا محلية، وقضايا اقليمية، وقضايا دولية أو عالمية.**

- **الإعلام:** تعددت تعاريف الإعلام واختلفت مدارسه، وسنعتمد في هذه الورقة على التعريف الذي قدمه ابراهيم إمام الذي يُعرف الإعلام بأنه: "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجمهور واتجاهاته وميوله"[4]. ما يعني أن الهدف أو الغاية الأساسية من الإعلام هو تبصير الجمهور والتأثير عليه من خلال ما يقدمه من معلومات وحقائق، من أجل بناء أو تكوين رأي عام في اتجاهات محددة.

من خلال ما سبق، يمكننا تعريف القضايا الإعلامية المعاصرة بأنها: تلك الأحداث والموضوعات التي تعبر عن مشكلات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو أخلاقية أو فكرية...الخ، على أسس جغرافية متعددة، تتصف بالحداثة والاستمرارية والتطور، بتطور المواقف، وتعدد الآراء ووجهات النظر المختلفة، والتي تطرحها وسائل الإعلام لأجل نشر معلومات عنها، أو تكوين رأي عام حولها، أو التأثير في الجمهور لاتخاذ موقف معين تجاهها.

تكمن أهمية البحث في مجال القضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمعات نظراً لتنامي الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، والتأثير المتزايد لها، خاصة مع التطورات التكنولوجية الهائلة، وانتشار الإعلام الجديد وتغلغله في مختلف شرائح المجتمع.

بات من المهم دراسة مختلف القضايا الإعلامية، والتي تعكس الكثير من الموضوعات، مثل قضايا الفقر، والتنمية، والعولمة، والإرهاب، وقضايا المرأة والطفل والأسرة، وحقوق الإنسان، والأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في تنوير الرأي العام.

القضايا الإعلامية المعاصرة ذات مداخل متعددة ومتنوعة، ونسعى من خلال ورقتنا إلى طرح بعض الإشكالات التي نعتقد بأهميتها في زمن التطورات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الجزائري، ولا ندعي المعرفة وإنما نحاول طرح ما يخالجنا من تساؤلات وإشكاليات نعتقد بأنها أساسية ومهمة حول موضوع القضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال عرض أربع إشكاليات أساسية للبحث حول القضايا الإعلامية المعاصرة في الجزائر على النحو التالي :

أولاً: إشكالية التطور التكنولوجي والإعلام في المجتمع الجزائري:

الجزائر كغيرها من دول الوطن العربي، والعالم الثالث، رغم محاولاتها اللحاق بركب التكنولوجيا إلا أنها لا تزال على هامش تصنيف الدول في هذا المجال.

إن الحديث عن الاشكالات التكنولوجية التي مست مختلف القطاعات ومن ضمنها قطاع الإعلام والاتصال يُعد ضرباً من الخيال، ونُرجع ذلك إلى التباين الكبيرة والهوة العليمة والتكنولوجية الحاصلة بين المجتمع الغربي والعربي، حيث توجد جدلية الصراع والمنافسة، وديناميكية التطورات العلمية والتكنولوجية، وهي أسباب رئيسية في تهميش المجتمعات العربية ومن ضمنها الجزائر، التي تعتبر سوق تكميلي للسوق الدولي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي تمتلكه الدول الغربية.[5]

كما تقدم الدولة الجزائرية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أنه في قلب استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعنوان إنجازاتها واستخدامها للتكنولوجيات الجديدة، تم تصنيف الجزائر على أنها البلد الثالث "الأكثر دينامية" في العالم من طرف الهيئة الدولية للاتصالات، والتي تعتبر أعلى هيئة دولية في مجال الاتصالات، كما تم ترتيبها مع البلدان اللذين أنجزوا "تقدما محرز" في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال[6]، وحسب التصريحات الرسمية فإن الدولة الجزائرية حققت إنجازات هامة في هذا القطاع، نذكر منها:[7]

- وصلات الألياف البصرية، وتطوير خدمات وشبكة الهاتف النقال، والاتصالات عبر الساتل، إلى جانب مجالات أخرى تستدعي المساهمة من أجل تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال:
- تطوير الاقتصاد الرقمي، والحضائر التكنولوجية (الابتكار، البحث والتطوير، صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال)
- الخدمات المصرفية الإلكترونية، وإدخال خدمات التعليم عن بعد والأرضيات الإلكترونية للخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا التطبيب عن بعد، والبنية التحتية الفضائية.
- التصديق الإلكتروني، وأنظمة أمن بنوك المعلومات، وتحديث خدمات البريد، واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالمرفق العمومي (الإدارة الرقمية).

رغم المحاولات المختلفة خاصة في العشر سنوات الأخيرة ، إلا أننا نعتقد أن الدولة الجزائرية لم تؤسس إلى ابتكار التكنولوجيا وصنعها أو تطويرها، فاكتفت بتبني التكنولوجيا المستوردة من الغرب، وتوظيفها في القطاعات المختلفة، كقطاع الصحة، والتعليم، والمحاولات المتعثرة في الدخول إلى الحوكمة الإلكترونية.

وعلى مستوى قطاع الإعلام والاتصال، لا تزال الجزائر تراوح مكانها منذ زمن، خاصة مع التطور الهائل والسريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وعدم القدرة على مواكبة هذه التطورات، فأكتفى قطاع الإعلام الجزائري باستيراد التكنولوجيا والمعدات والآلات، وأهمل جانب المضمون الإعلامي، ما جعل من الإعلام الجزائري في القطاعين العام والخاص، يفتقر إلى جودة المضمون والمحتوى الإعلامي، وهو غير قادر على التأسيس لثقافة إعلامية حقيقية في المجتمع الجزائري.

ومشكلة الافتقار إلى مضمون إعلامي هو ما يقدمه الباحثون في مجال الإعلام والاتصال بمصطلح الغزو الإعلامي، أو التبيعة الإعلامية.

في هذا الصدد يقول حشمت عياد: "أن الدول العربية أصبحت معرضة لغزو شرس بواسطة وسائل الإعلام والاتصال مستهدفة بشكل كبير جماهيرها دون تمييز، نتيجة تحكم الدول الصناعية في هذه الوسائل التي تمتلك فيها الإمكانيات الكافية في إنتاجها وتوجيهها التوجيه السلبي لهذه الشعوب العربية، إن هذا الاختلال الإعلامي يغطي كافة مجالات قطاع الإعلام والاتصال، وقد زادت هذه الشراسة تزايداً مهولاً في العقدين الأخيرين لا في أجهزتها فحسب، بل في مضامينها وهو ما أدى إلى التدفق الإعلامي في اتجاه واحد".[8]

ونحن لا نستثني الجزائر من القول السابق، لذا أصبح من المهم جدا التركيز على تفعيل البُعد الاستراتيجي للعلم والتكنولوجيا، وبناء رؤية حقيقية، يتم تبنيها من قبل الدولة الجزائرية، والنخب ورجال الأعمال، ومحاولة بناء عقلية بحثية تكنولوجية وإعلامية، وصناعة مضمون إعلامي قوي وواضح قادر على التصدي للغزو الإعلامي، والتصدي للتبيعة الإعلامية.

ثانياً: إشكالية المسؤولية الاجتماعية والقضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري:

إن قاعدة "كل حرية تقابلها مسؤولية"، هي القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، التي ظهرت بعد انعقاد لجنة حرية الإعلام في 1974م، والتي أسست إلى هذه النظرية وطالبت بإنشاء هيئة اختيارية للإشراف على انحراف وسائل الإعلام وخاصة الصحافة، ودعت إلى تلبية الاحتياجات المتجددة للمجتمعات المعاصرة.

تقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيباً على آداب المهنة، وذلك بعد أن استخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.[9]

سعت نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام إلى التأسيس ووضع معايير مهنية تفتقد إليها نظرية الحرية، ومن أمثلة هذه المعايير: المهنية، والموضوعية، والصدق والتوازن في

عرضها للقضايا والموضوعات التي تقدمها وسائل الإعلام على المجتمع.

تتلخص مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في المبادئ التالية:[10]

- ينبغي على الصحافة والإعلام بوسائلها المختلفة أن تسهم في التزامات معينة تجاه المجتمع.
- يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل وفق المنطق المجتمعي وأن تقوم بالالتزامات الملقاة على عاتقها عبر احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالدقة والاتزان والموضوعية وغيرها على اعتبار أنها أداة بناء لا هدم.
- على وسائل الإعلام أن تبادر وتعمل على تنظيم نفسها.
- يتوجب على وسائل الإعلام أن تتجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية.
- على الصحافة أن تحترم التعددية وأن تعكس حرية تنوع الآراء وان تحترم حق الرد.
- من حق المجتمع على الصحافة أن تلتزم بأداء الوظائف المنوطة بها وأن تحافظ على المعايير المهنية خلال أدائها لوظائفها.

المسؤوليات الإعلامية أو الصحفية يتم ادراكها من خلال ثلاثة مستويات:[11]

أولاً: قيام الإعلام بوظائفه الاجتماعية والسياسية والتعليمية، ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية.

ثانياً: المبادئ التي يسترشد بها الإعلام لتحقيق الوظائف السابقة.

ثالثاً: معرفة السلوك التي يجب مراعاتها من خلال الإعلاميين والصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الاسترشادية.

في هذا المجال نوضح أن التجربة الجزائرية في مجال الصحافة المكتوبة هي أقدم وأعرق من تجربة مجال الإعلام في قطاع السمعي البصري الذي تم التأسيس له مع تعديلات قانون الإعلام الصادر في 2012، في حين أننا لا نستطيع الحديث بعمق عن تجربة الإعلام الرقمي الجزائري بمختلف أنواعه ومستوياته، من صحف إلكترونية، وإذاعات أو قنوات على شبكة الإنترنت، وأيضا مجال إعلام المواطن، وشبكات التواصل الاجتماعي.

وحول المسؤولية الاجتماعية لقضايا الإعلام المعاصر في المجتمع الجزائري، فإن متابعتنا لتجربة وسائل الإعلام الجزائرية تبين لنا الوقوع في الكثير من الأخطاء التي ارتكبتها أو ترتكبها وسائل الإعلام الجزائرية بشكل يومي، حيث نجد أن الكثير من وسائل الإعلام الجزائرية، وبمختلف أنواعها (إعلام تقليدي، إعلام جديد)، تعمل على نشر أخبار الجريمة والأخبار التافهة، ونقل أخبار الفضائح والشائعات من الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي ونشرها على أنها أخبار من مصادر موثوقة، وهو ما يعني نشر التفاهات على حساب الأخبار الجادة.

ولعل خير مثال على ذلك الأخبار المتعلقة بقضايا اختطاف الأطفال في الجزائر، وبرامج الكاميرا الخفية على القنوات الجزائرية في القطاع الخاص في موسم شهر رمضان.

كما أن الكثير من وسائل الإعلام الجزائرية تخلت عن الموضوعية وتحري الدقة والصدق فيما تنشره من أخبار، وهناك عديد الاتهامات الموجهة للإعلام الجزائري بتلاعب بعض الإعلاميين والصحفيين بالأخبار لخدمة مصالحهم الخاصة، واستخدمت وسائل الإعلام الجزائرية لتشهير بالأفراد والمسؤولين، والتعرض لخصوصيات الأفراد.

نطرح هنا مؤسسة مجمع النهار للإعلام وما تثيره من تساؤلات كثيرة حول التحلي بالمسؤولية الاجتماعية لما تقدمه للمجتمع الجزائري، حيث نشرت مؤخراً شائعة عن وفاة رئيس الجمهورية التونسية الباجي قائد السبسي بتاريخ 27/جوان 2019، ورغم نفي السلطات التونسية للخبر، وتأكيد تعافي الرئيس التونسي إلا أن القناة لم تكلف نفسها عناء الاعتذار عن الخطأ.

بات من الضروري طرح الإشكالات والتساؤلات حول المسؤولية الاجتماعية للقضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع، لضبط وظائف وسائل الإعلام في المجتمع الجزائري، وتفعيل دورها في القيام بواجباتها، وتفعيل مبدأ الحرية المسؤولة في المجتمع.

ومن أهم الإشكالات التي نطرحها هو البحث عن مكانة المسؤولية الاجتماعية لعرض ومناقشة القضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري.

ثالثاً: إشكالية السلطوي والقانوني والأخلاقي: ثلاثية التلازم للقضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري:

إن أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام تتوقف على طبيعة العلاقة بينه وبين النظاميين السياسي والإجتماعي السائدين في أي بلد، فالعملية الإعلامية أياً كان مستواها التقني أو وجهتها السياسية هي نتاج لبناء إقتصادي- إجتماعي في مرحلة

من مراحل تطور المجتمع الإنساني، ويأتي الإعلام تعبيراً واضحاً عن الإقتصاد والسياسية بوصفها وجهي عملة واحدة.[12]

منذ ظهور الإعلام تفاوتت العلاقة بينه وبين السلطة أو الأنظمة السياسية، بين شد وجذب، وظهرت نظريات تفسر الرؤى الفلسفية لهذه العلاقة، مثل نظرية السلطة، ونظرية الحرية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، النظرية الشيوعية وغيرها من النظريات المعيارية[13]، والتي تقوم على دور وسائل الإعلام في المجتمع وقدرتها على ممارستها لحرية الإعلام.

ووفق دراسة ديفيد ساكسمان فإن العلاقة بين الحكومة والصحافة والإعلام تأخذ أحد شكليين:[14]

الشكل العدائي: وهو يوجد في الدول التي تنتهج الفلسفة الليبرالية، وتقوم على أساس حرية الرأي والإعلام، وتمتاز هذا النوع من العلاقات بالعداء والصراع بين السلطة ووسائل الإعلام، وهنا تظهر الحاجة الماسة لنظام إعلامي يقوم على أساس المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والتي تقوم على أساس أن لهذه الوسائل الحق في الوصول إلى مصدر المعلومات، ونشرها، وحق انتقاد سلبيات ممارسات الحكومة، وعليها واجب إظهار الإيجابيات في ممارسة الحكومة.

الشكل التعاوني: وهذه العلاقة توجد في الدول النامية وكافة الدول التي ترتبط فيها وسائل الإعلام بالحكومة، وهنا تعتبر وسائل الإعلام جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي تؤمن بما يقوله، وتصفق لما يتخذه من إجراءات، وتضخ أبواق دعاية لكل ما يحمله من أفكار، ويختص دورها البناء في المبادرة والتقييم، مما قد يهدد المجتمع مستقبلاً.

الجزائر مازالت فاقدة للإمكانيات الحقيقية لتحقيق النمو والاستقرار، وهو ما جعلها رهينة للسلطة وعرضة للانقراض والتقزيم، لأن الاستقلالية تعني استقلالية مثل هذه المؤسسات إقتصاديا (الإعلان، الطباعة، التوزيع)، والتجاذب القائم بين فضاء الإعلام من جهة وفضاء السياسة من جهة أخرى بالجزائر يتميز بنوع من الخصوصية، أي خصوصية فضاء ينشد المهنية والاستقلالية والمصداقية، وفضاء يحاول لجم هذا الطموح بالأدوات الناعمة أو بالأدوات الخشنة أو بها مجتمعة.[15]

من هنا تتمظهر عملية استقطاب وسائل الإعلام من لدن السلطة السياسية، إما بغرض توظيفها للدعاية، أو من أجل اعتمادها كوسيلة لتجميل صورة هذا النظام السياسي أو ذاك.[16]

ونؤكد أن هذه العلاقة المضطربة بين وسائل الإعلام والسلطة في الدولة الجزائرية انعكست أثارها على النظام القانوني المنظم للعمل الإعلامي.

حيث يعتبر قانون الإعلام الصادر رسمياً بتاريخ 6 فيفري 1982 أول قانون جامع مانع للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، جاء في وقت أصبحت الصحافة والإعلام يعاني من ضغوط كثيرة، وفي ظل فراغ قانوني كبير، وكانت خلال هذه الفترة تسير الأجهزة الإعلامية والقائمين عليها بقوانين مجزئة كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادر في نوفمبر 1967 والقانون الصحفي في سبتمبر وقانون النشر الصادر عام 1973.[17]

وقد صدر أخر تعديل للقانون العضوي للإعلام الجزائري في 2012، واحتوى على 133 مادة موزعة على 12 باب، وهو أول قانون يعبر عن ضرورة فتح قطاع السمعي البصري الذي ظل ولسنوات طويلة حكراً على الدولة، وأثار هذا القانون جدلاً واسعاً بين المهنيين والمختصين والمهتمين، في مجتمع الإعلام الجزائري، وقد أعقب هذه التعديلات صدور القانون المنظم لدفتر شروط السمعي البصري في القطاع الخاص في 2014م.

يطرح الجانب القانوني للإعلام الجزائري عدة إشكالات حول ما بات يُعرف بين المهنيين والمختصين **بالفوضى الإعلامية**، خاصة على مستوى قطاع السمعي البصري، وغياب قانون واضح يتعلق بالإعلام الجديد، وهو ما يؤكد على أهمية النقاشات الدائرة حول غياب المجلس الأعلى للإعلام، وغياب العمل النقابي الإعلامي المناط به حماية حرية التعبير، وأخلاقيات ممارسة المهنة الإعلامية.

لم تملك الجزائر ميثاقاً لأخلاقيات الإعلام إلا مؤخراً، وذلك بعد أن ساد الفراغ القانوني في الميدان الإعلامي، الأمر الذي جعل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الجزائرية ولفترة طويلة تعمل وفق القوانين الصادرة عن السلطة الحاكمة على عكس ما هو سائد في الدول الديمقراطية الأخرى.[18]

الحقيقة تقتضي أن نعترف بوجود اشكاليات بين التنظير من جهة لأخلاقيات الإعلام كقيمة أساسية في العمل الإعلامي، ومستوى تطبيقها في واقع الممارسة الإعلامية من جهة أخرى.

هذه الإشكالات هي من أعقد التساؤلات المطروحة في مجال القضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري، حيث تعتبر ثلاثية متلازمة ومكملة لبعضها البعض.

فالحديث عن الإشكالية السلطوية يدفعنا للبحث عن علاقة السلطة بالإعلام والعكس، وما ينتج عن هذه العلاقة في مجال تطوير المنظومة القانونية لعمل المؤسسات الإعلامية،

ونتيجة ذلك تنعكس في عمل منظومة متكاملة تقوم على معايير أخلاقية يتم تبنيها من قبل المجتمع، والعمل على مراقبة مدى التزام المؤسسات الإعلامية بهذه المعايير الأخلاقية.

إن البحث في هذه المتلازمة الثلاثية للقضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري تقتضي منا الاعتراف بوجود إشكالات حقيقية على مستوى العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام في الجزائر، الذي انعكس على المنظومة القانونية، والأخلاقية.

وطرح هذه الإشكالات من شأنه تطوير المشهد الإعلامي الجزائري على مختلف الأصعدة من حيث الشكل والمضمون، ويحث على تفعيل دور المنظومة الإعلامية للقيام بدورها ووظائفها في المجتمع الجزائري.

رابعاً: إشكالية تدريس القضايا الإعلامية المعاصرة في الجامعات الجزائرية:

إن التطور الحاصل في وظائف وسائل الإعلام، وزيادة تأثيره، والتغير في طبيعة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع، فرض هذا الموضوع خاصة مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وهو ما جعل الكثير من الجامعات تعمل على تدريس القضايا الإعلامية المعاصرة في مختلف التخصصات العلمية في حقل العلوم الاجتماعية والانسانية، حيث أصبحت تدرس مادة/ مقياس قضايا اعلامية معاصرة.

ووفق مطالعتنا لبعض برامج هذه المادة، فإنها تهدف إلى تنوير الطالب بدور وسائل الإعلام المختلفة في التأثير على الوعي والمعرفة في أفراد المجتمع، وذلك من خلال دراسة وتحليل القضايا الإعلامية المعاصرة المطروحة على الساحة الوطنية والعربية والدولية.

تقوم هذه المادة على تعريف الطالب بمفهوم القضايا الإعلامية وسماتها، وكيفية عرضها وتحليلها عبر مختلف وسائل الإعلام، واستغلال هذه القضايا لتحقيق وظائف الإعلام في المجتمع، وترقية أفراده.

هذا ما يفترض أن يكون عليه الحال في حال تم تدريس هذه المادة بالطريقة الصحيح، **إلا أننا وللأسف نلاحظ الكثير من الإشكالات المتعلقة بعدة نقاط من أهمها:**

- **عدم وجود برنامج واضح لتدريس مكونات هذه المادة**، والتي من المفترض أن تتناول في محتواها مفهوم القضية الإعلامية، وأهميتها في المجتمع، ودور وسائل الإعلام في التأثير على أفراد المجتمع، ونشر الوعي والمعرفة، إلى جانب تدريب الطالب على تحليل ومناقشة ونقد العديد من القضايا الإعلامية على المستوى المحلي، والعربي والدولي. وهنا نُشير إلى إشكالية قلة المراجع في القضايا الإعلامية المعاصرة.*
- **عدم إسناد مهمة تدريس هذه المادة إلى أساتذة مختصين**، وممارسين للعمل الإعلامي، وهو ما يجعل من الصعب نقل الخبرات إلى الطلاب، وتدريبهم في هذا المجال، وللأسف نلاحظ أن تدريس هذه المادة في بعض الجامعات يُسند إلى أساتذة مؤقتين، أو لم يمارسوا العمل الإعلامي من قبل، ونؤكد أننا لا نحاول الانتقاص من مكانة أحد، ولكن أهمية مادة القضايا الإعلامية المعاصرة على المستوى الأكاديمي والمهني تعكس أهمية إسنادها إلى مختصين لتدريسها في الجامعات.
- **تتسم جل الموضوعات التي يتم تدريسها في هذا المقياس بالطابع التقليدي**، وفي محاولة منا لحصر بعض ما ذكر من هذه الموضوعات نجد: قضية الهوية الوطنية، والعنف، والإرهاب، والعولمة، والفقر والتنمية.

<u>إننا نؤكد على أهمية هذه القضايا إلا أننا نؤمن بأهمية طرح القضايا الإعلامية المعاصرة لهذه الفترة الزمنية التي يعاصرها الطالب.</u>

على سبيل المثال: قضية الهوية الافتراضية، والإعلام الجديد وتطور تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها على المجتمع الجزائري بمختلف مستوياته وشرائحه، وقضايا حقوق الانسان التي باتت من الموضوعات الهامة والرئيسية في المجتمع، إلى جانب قضايا التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الجزائر.

خاتمة:

نختتم ورقتنا بالتأكيد على أهمية الحث على البحث في مجال القضايا الإعلامية المعاصرة في المجتمع الجزائري، من خلال التركيز على الإشكالات التي طرحت حول الجانب التكنولوجي، والمسؤولية الإجتماعية، والمتلازمة الثلاثية المتعلقة بالجانب السلطوي والقانوني والأخلاقي، مع زيادة الإهتمام بتدريس القضايا الإعلامية المعاصرة في الجامعات الوطنية.

قائمة المراجع:

- **الكتب باللغة العربية:**

1. إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1985.
2. إبراهيم السيد حسنين، الاتجاهات الحديثة في الإعلام الصحفي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2015.
3. اسماعيل معراف قالية، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
4. توماس ماكفيل، الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، والملكية، ترجمة: حسني محمد نصر وعبدالله الكندي، دار الكتاب الجامعي، العين، 2005.
5. ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى ، 2005.
6. حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، مدخل إلى علم الاتصال، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1995.
7. حشمت توفيق عزيز عياد، الاعلام المعاصر بين التشخيص والعلاج، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2016.
8. سامان فوزي عمر ، المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007م.
9. عبد الرزاق محمد الدليمي، قضايا إعلامية معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2016.
10. عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية تاريخية ومعاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013..
11. فهمي سليم الغزوي، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، الأردن، عمان، 2004.
12. محمد قيراط، قضايا إعلامية معاصرة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع . عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
13. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
14. تومي أم الخير، الإعلامي الجزائري... شهادات حول التجربة الاعلامية الجزائرية، أعمال الندوة الفكرية: الممارسة الصحفية ومستقبل المشهد الاعلامي بالجزائر، 5 ماي 2014، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، الجزائر.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. موقع المعاني: تعريف و معنى قضية في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9/
2. موقع بوابتي: الدكتور أحمد إبراهيم خضر (2012)، أهم الفروق بين المشكلة والقضية، عبر الرابط التالي: http://myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4976
3. موقع وزارة الصناعة والمناجم: محرر موقع وزارة الصناعة والمناجم (2017)، قطاع تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، http://andi.dz/index.php/ar/tic16042015

الهوامش:

1. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9/
2. فهمي سليم الغزوي، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، الأردن، عمان، (2004)، نقلا عن موقع بوابتي، يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: http://myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4976
3. المرجع السابق.
4. إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1985، ص11.
5. حشمت توفيق عزيز عياد، الاعلام المعاصر بين التشخيص والعلاج، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2016، ص14.
6. يُمكن مراجعة موقع وزارة الصناعة والمناجم حول تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال عبر الرابط التالي: http://andi.dz/index.php/ar/tic16042015
7. نفس المرجع.
8. حشمت توفيق عزيز عياد، الاعلام المعاصر بين التشخيص والعلاج، مرجع سابق، ص16-17.
9. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص224.
10. توماس ماكفيل، الإعلام الدولي: النظريات، الاتجاهات، والملكية، ترجمة: حسني محمد نصر وعبدالله الكندي، دار الكتاب الجامعي، العين، 2005، ص117.

11. إبراهيم السيد حسنين، الاتجاهات الحديثة في الإعلام الصحفي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص5. بتصرف طفيف.
12. ثروت مكي، الإعلام والسياسة، وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 2005، ص120.
13. لتعمق أكثر أنظر: محمد منير حجاب، نظريات الإتصال، مرجع سابق.
14. أنظر: حسن إبراهيم مكي، بركات عبد العزيز محمد، مدخل إلى علم الاتصال، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1995، ص226-263.
15. تومي أم الخير، الإعلامي الجزائري...شهادات حول التجربة الاعلامية الجزائرية، أعمال الندوة الفكرية: الممارسة الصحفية ومستقبل المشهد الاعلامي بالجزائر، 5 ماي 2014، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، الجزائر، بحث غير منشور.
16. نفس المرجع.
17. سامان فوزي عمر ، المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007م، ص25.
18. اسماعيل معراف قالية، الإعلام حقائق وأبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص64-65.

***من المهم الإشارة هنا إلى أهم العناوين في هذا المجال، نذكرها على النحو التالي:**

- عبد الرزاق محمد الدليمي، قضايا إعلامية معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2016.
- عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية تاريخية ومعاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013.
- محمد قيراط، قضايا إعلامية معاصرة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع . عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2006.